

Distr.: General
21 March 2003
Arabic
Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠٠٣

٢٣-٥ أيار/مايو ٢٠٠٣

استعراض التقارير المقدمة كل أربع سنوات من
المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري
العام والخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقارير السنوات الأربع، ١٩٩٧-٢٠٠٠، المقدمة عن طريق الأمين
العام وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦
مذكرة من الأمين العام*

إضافة

المحتويات

الصفحة

٣	١ - المؤسسة الدولية لرعاية الأسرة
٩	٢ - مؤسسة سان باتريسيانو
١٣	٣ - مجلس أسقفية الروم الأرثوذكس في أمريكا الشمالية والجنوبية
١٩	٤ - المدافعون عن حقوق الإنسان
٢٢	٥ - هيئة رصد حقوق الإنسان

* قدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر لأن عملية تبادل الرسائل مع المنظمات غير الحكومية للحصول على تقارير واضحة وكاملة استغرقت وقتا أطول مما كان متوقعا.

- ٦ - لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفل ٢٦
- ٧ - اتحاد النقل الجوي الدولي ٣٠
- ٨ - الرابطة الدولية للقضاة ٣٤

١ - المؤسسة الدولية لرعاية الأسرة

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

مقدمة

تعمل المؤسسة الدولية لرعاية الأسرة من أجل تحسين الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة في البلدان النامية، مع التشديد بصورة خاصة على زيادة أمان الحمل والولادة. ويضطلع بالعديد من أعمال المؤسسة في المجالات البرنامجية التالية: الأمومة المأمونة، وهو مجال يهدف إلى كفالة إمكانية حصول المرأة على ما تحتاجه من خدمات ودعم أثناء الحمل والولادة بأمان؛ "اتباع نهج شامل في الصحة الإنجابية يركز على المرأة"، وهو مجال أيدته ١٧٩ بلدا في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ في برنامج عمل ذلك المؤتمر (A/CONF.171/13). وتتركز أنشطة المؤسسة في ثلاثة مجالات رئيسية هي: القيام بالدعوة على الصعيد العالمي وتشاطر المعلومات؛ وتقديم المساعدة الفنية المباشرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ ووضع مبادئ توجيهية ومواد تدريبية وغيرها من الأدوات البرنامجية. وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤسسة مركز المنتسب في عام ١٩٩٧.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ازدادت قاعدة تمويل المؤسسة زيادة كبيرة طوال خمس سنوات، حيث حصلت على منحة تبلغ ٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من مؤسسة بيل وماليندا غيتس لمشروع نموذجي عنوانه "إنقاذ أرواح النساء: مبادرة الرعاية الماهرة". ويهدف هذا البرنامج إلى تخفيض عدد وفيات الأمهات المرتبطة بالحمل والولادة في ما يصل إلى أربعة بلدان نامية وذلك بزيادة معدلات حالات الولادة التي يربحها موظفون طبيون مهرة، وهو هدف أيدته المؤتمر.

المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من اجتماعات الأمم المتحدة

اجتماعات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات (المؤتمر + ٥): شاركت المؤسسة مشاركة وثيقة في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر "المؤتمر + ٥" وفي الأنشطة التحضيرية التي أفضت إلى عقد الدورة. وكانت المؤسسة إحدى ١٥ عضوا في الفريق الاستشاري الدولي الذي ساعد في تخطيط أنشطة المنظمات غير الحكومية أثناء محفل لاهاي في شباط/فبراير ١٩٩٩، وساعدت بعد ذلك في توجيه مشاركة المنظمات غير الحكومية أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية "للمؤتمر + ٥". وأثناء محفل

لاهاي، نظمت المؤسسة أحد اجتماعات أفرقة المناقشة العامة الخمس (الذي ركز على الصحة الجنسية والإنجابية). وفي ما بين اجتماعات اللجنة التحضيرية والدورة الاستثنائية، بادر رئيس المؤسسة بمجهود لتحديد وتوظيف أعضاء الوفود الوطنية الذين يمكنهم العمل كمناصرين بقوة وشدة لمسائل الصحة الجنسية والإنجابية أثناء الاجتماعات النهائية الرسمية "للمؤتمر + ٥". وخلال الدورة الاستثنائية في حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان رئيس المؤسسة عضوا نشطا في مجموعة المرأة، ونظم وشارك في عدد من أنشطة التوعية، بما في ذلك إجراء مقابلات صحفية ودورات/اجتماعات مناقشة عامة. وشملت مسؤوليات المؤسسة، بوصفها عضوا في مجموعة المرأة، المساعدة في جمع أموال من أجل الفريق الاستشاري الدولي، وتنسيق أو رئاسة الإحاطات الإعلامية التي قدمتها المنظمات غير الحكومية أثناء كل من محفل لاهاي و "المؤتمر + ٥".

واستنادا إلى الخبرة السابقة، توقعت المؤسسة ألا يكون العديد من المشاركين في اجتماعات استعراض "المؤتمر + ٥" (بما في ذلك المندوبون الرسميون) قد شاركوا في مؤتمر السكان والتنمية. ومن أجل سد الثغرة المحتملة في المعارف الفنية وتعزيز المفاهيم الرئيسية، وضعت المؤسسة مجموعة بطاقات الإحاطة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، وذلك بالتعاون مع خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة هي: البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وشاركت في ذلك أيضا العديد من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثل مركز التنمية والأنشطة السكانية، والرابطة الطبية للكمونولث، والمؤسسة الألمانية لسكان العالم، ومجلس السكان. وقد نشرت البطاقات كي تتزامن مع محفل لاهاي، وهي تقدم تعاريف والتزامات رئيسية من برنامج عمل المؤتمر، وتتيح معلومات ميسورة وذات حجية بشأن هذه المسائل. ومن أجل الوصول إلى المندوبين الرسميين، وزعت المؤسسة مجموعات بطاقات الإحاطة في مكان عقد محفل لاهاي وفي اجتماع اللجنة التحضيرية "المؤتمر + ٥" الذي عقد في آذار/مارس. وأرسلت المؤسسة البطاقات أيضا إلى بعثات الأمم المتحدة في نيويورك، وأرسلت، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مجموعات من البطاقات إلى كل من المكتب القطري للصندوق لتوزيعها على المندوبين الذين سيشترون في المؤتمر قبل مغادرتهم بلدهم الأم. وعملت المؤسسة أيضا من أجل كفالة حصول عدد أكبر من الأوساط المهتمة، بما في ذلك البرلمانيون والمأخون والوكالات الصديقة وصانعو الرأي ذو النفوذ، على نسخ من هذا المرجع

الرئيسي عن طريق إرسالها بالبريد مباشرة وشبكة المنظمات. وتم الاتصال بوسائل الإعلام عن طريق الوكالات التي تعمل في المجال نفسه.

وشملت المواد الإضافية التي نشرت من أجل عملية استعراض "المؤتمر + ٥" منشور "مواجهة تحدي القاهرة: التقدم المحرز في الصحة الجنسية والإنجابية"، وهو استعراض شامل للتقدم الذي أحرزته البلدان في تنفيذ النهج الجديد لإزاء الصحة الإنجابية. وقد صممت هذه الوثيقة من أجل صانعي القرارات ومخططي البرامج، وهي تبرز استراتيجيات ناجحة وفرصا ناشئة ودروسا مستفادة وعقبات متصلة باتخاذ نهج شامل لإزاء توفير الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وأطلقت المؤسسة منشور "مواجهة تحدي القاهرة" في مناسبة أجريت عشية انعقاد الدورة الاستثنائية لاستعراض المؤتمر + ٥ (٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩) واشتركت فيها الدكتورة نفيس صادق، المديرية التنفيذية لصندوق السكان، والدكتور فريد ساي، رئيس اللجنة الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومتحدثون يمثلون أقاليمهم من المجلس الوطني للسكان وتنمية الأسرة في ماليزيا وشعبة أمريكا اللاتينية في مجلس السكان.

دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالمرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، نيويورك، ٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

أدت المؤسسة دورا رئيسيا في الدورة الاستثنائية للمرأة لعام ٢٠٠٠ واجتماعها التحضيري وذلك بإعلام المندوبين الرسميين وغيرهم من المشاركين ذوي النفوذ بالالتزامات الرئيسية فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية التي أعلنت في وثائق اجتماعات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، و "المؤتمر + ٥"، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفي ما يتعلق بعملية "بيجين + ٥"، نقحت المؤسسة أول مجموعة لبطاقات الإحاطة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية (انظر أعلاه) لتشمل منظورات رئيسية من منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥. ونظرا للطلب غير العادي على أول مجموعة بطاقات، قامت المؤسسة بطباعة هذه النسخة الموسعة بثلاث لغات من لغات الأمم المتحدة هي الإسبانية والانكليزية والفرنسية، وزيادة الكميات المطبوعة. وقامت المؤسسة بتوزيع البطاقات على المندوبين الرسميين، وغيرهم من المشاركين الرئيسيين، مثل المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة الاستثنائية، وموظفي وكالات الأمم المتحدة المشتركين في تنفيذ منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

وقام ممثلو المؤسسة برصد مفاوضات "بيجين + ٥" في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسة بدور رئيسي في تنظيم أنشطة موازية قامت بها المنظمات غير الحكومية أثناء الدورة الاستثنائية وذلك بالعمل في اللجنة المضيفة للمنظمات غير الحكومية،

وأنشطة التخطيط لـ ١٥ ٠٠٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية الذين كان من المتوقع وصولهم إلى نيويورك لحضور الدورة الاستثنائية. وقد ساعدت المؤسسة، بتضافر الجهود مع إدارة الخدمات الصحية والبشرية في الولايات المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، و ٢٣ منظمة غير حكومية أخرى، في تنظيم المحفل العالمي لصحة المرأة، الذي عقد في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ونظم المحفل يوما كاملا في الأنشطة التي اشتملت على تقديم المعلومات وبحث الاستراتيجيات وشبكات الاتصالات بشأن طائفة واسعة في المسائل الصحية المتعلقة بالمرأة، تشمل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومرض السرطان، وأمراض القلب، وصحة اللاجئين، والعنف ضد المرأة، وأثر تدهور البيئة على صحة المرأة. وقد حضره أكثر من ٩٠٠ فرد.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

منذ عام ١٩٨٧، والمؤسسة تعمل كأمانة عالمية للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالأمومة المأمونة، وهو اتحاد من وكالات الأمم المتحدة ووكالات أخرى متعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية. ومن بين هيئات الأمم المتحدة المنضمة إلى هذا الفريق صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يضم الفريق العديد من أعضاء المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثل مجلس السكان والاتحاد الدولي لطب النساء والتوليد. ويشمل دور أمانة المؤسسة تنظيم الاجتماعات، وتعزيز نشاطات المعلومات، ووضع مواد مرجعية، وتنفيذ استراتيجيات لتحسين صحة المرأة وسلامتها أثناء الحمل والوضع. وفي عام ١٩٩٧، وهو الذكرى العاشرة لإنشاء الفريق، عقد الاتحاد مشاورة فنية في سري لانكا، اجتمع فيها أكثر من ٢٥٠ أخصائيا ومخططا للبرامج لوضع إجراءات فعالة على الصعيد القطري من أجل تحسين صحة الأم. وفي عام ١٩٩٨، شملت المنجزات الهامة للفريق احتفالا رفيع المستوى بمناسبة يوم الصحة العالمي (٨ نيسان/أبريل) في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة. وقد ركزت حملة إعلام دولية في عام ١٩٩٨ على حث الجهات الرئيسية في هذا المجال على اتخاذ إجراءات محددة بشأن الأمومة المأمونة. وشملت الأنشطة الاتصال بوسائل الإعلام، وإنشاء موقع شبكي (www.safemotherhood.org)، وتقديم مواد مرجعية بما في ذلك كراسة صحائف حقائق ومجموعة عرض شرائح، وأفلام فيديو، وإعلانات عامة أذيعت في جميع أنحاء العالم. وشملت أنشطة الفريق في عام ١٩٩٩ توسيع العضوية فيه، ووضع استراتيجية لتعزيز تواجد ذوي المهارات عند الوضع، وإنشاء "شركاء من أجل الأمومة المأمونة" لتشجيع العمل التعاوني في ما يتعلق بهذه المسائل.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

إعداد ورقات و/أو مواد أخرى بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، أو الأمانة العامة للأمم المتحدة

في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، نشرت المؤسسة الدولية لرعاية الأسرة مواد مرجعية تحمل المسائل والمنظورات الرئيسية المتعلقة بمؤتمري القاهرة وبيجين وتقييم التقدم المحرز على الصعيد القطري بشأن تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما "بطاقات الإحاطة عن الصحة الجنسية والإنجابية" ومنشور "مواجهة تحدي القاهرة" اللتان أصدرتهما المؤسسة - ولئن لم يكن ذلك بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أي وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة فقد أفاد منها موظفو الأمم المتحدة والممثلون فيها إفادة كثيفة في توفير معلومات للأنشطة المتعلقة بالبرامج والسياسات. وقامت المؤسسة، بوصفها أمانة الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالأمومة المأمونة، بدور رائد في وضع مجمل لاستراتيجيات فعالة من أجل برامج عمل على الصعيد الدولي والوطني. وقد استخدمت وكالات الأمم المتحدة على نطاق واسع مواد أنتجت مؤخرا في إطار استراتيجية "الأمومة المأمونة في الذكرى العاشرة" التي وضعت في عام ١٩٩٧ (انظر أعلاه).

أمثلة أخرى على الأنشطة الاستشارية والفنية، بما في ذلك المساعدة المالية الواردة من الأمم المتحدة أو المقدمة إليها، والتعاون الميداني، والرعاية المشتركة للاجتماعات، وما إلى ذلك

اضطلعت المؤسسة بمشاريع مساعدة فنية على الصعيد القطري بناء على طلب منظمات غير حكومية محلية و/أو وكالات حكومية. وقد قدمت المؤسسة حتى الآن هذه المساعدات إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية في ٢٦ دولة. وشملت الأنشطة المضطلع بها البحث واستراتيجيات الاتصال ومقررات التدريب الدراسية والموارد والتوعية. وتمثل مشاريع المساعدة الفنية التالية أمثلة على المساعدة الفنية على الصعيد القطري التي نسقتها المؤسسة في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٩٩، بدأت المؤسسة العمل مع اليونيسيف في ١٢ مقاطعة تترانية بشأن مبادرة لمساعدة مديري الصحة المحليين على وضع خطط عمل استراتيجية لتحسين صحة الأم. وتوفر المؤسسة المساعدة الفنية في إدارة وتنفيذ أنشطة تهدف إلى توعية الزعماء المحليين وزعماء القرى؛ والتربية الصحية وتعزيزها؛ وتدريب العاملين في مجال الصحة على مهارات إنقاذ الأرواح والأمومة المأمونة؛ والإشراف. وفي كينيا، ظلت المؤسسة تعمل مع اليونيسيف منذ عام ١٩٩٨ من أجل تعزيز عمل أفرقة إدارة الصحة المحلية. وتهدف هذه الأنشطة إلى

تحسين التخطيط للأمانة المأمونة على صعيد المقاطعات ووضع أدوات ومبادئ توجيهية لمواصلة إحراز التقدم. وكجزء من مشروع رائد، نسقت المؤسسة وضع مقرر دراسي للتدريب أثناء الخدمة للممرضات - القابلات والموظفين السريريين بشأن مهارات إنقاذ الأرواح أثناء الحمل. وقد أتاح تمويل اليونسيف للمؤسسة التوسع في هذه المبادرة لتشمل مقاطعتين إضافيتين.

وفي النيجر، نظمت المؤسسة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في النيجر، مؤتمرا وطنيا لمدة أربعة أيام في نيسان/أبريل ١٩٩٩ عنوانه "أيام وطنية للتأمل بشأن الأمومة المأمونة". وقامت المؤسسة، بالعمل مع المركز الوطني للصحة الإنجابية في النيجر، بعقد اجتماع لما يقرب من ١٠٠ من قادة البرامج والأطباء والقابلات لمناقشة أولويات الأمومة المأمونة وتشاطر الخبرات والدروس الرئيسية المستفادة. وشملت المتابعة عقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن الأمومة المأمونة في آب/أغسطس ١٩٩٩، ضم ممثلي منظمة الصحة العالمية واليونسيف، وآخرين؛ وسلسلة من التوصيات؛ وإنشاء فرقة عمل وطنية للأمومة المأمونة للإشراف على التنفيذ.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعمل المؤسسة منذ عام ١٩٩٧ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات أخرى في مجال عقد حلقات تدريب على الأمومة المأمونة تجمع بين الرؤية ومبادرات العمل التي صيغت في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالأمومة المأمونة. وحتى الآن، عقدت المؤسسة ما مجموعه ٥٢ حلقة تدريبية للتوعية بشأن "الإجراءات المنشود اتخاذها من أجل أمومة مأمونة" في إكوادور وبوليفيا وكولومبيا والمكسيك. وفي المكسيك، أدت الحلقات التدريبية إلى مجموعة موارد وطنية للدعوة والمعلومات بشأن وفيات الأمهات أثناء النفاس وصحة الأم. وفي بوليفيا، وضعت المؤسسة مواد خاصة بالمنطقة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان/بوليفيا ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وفي كولومبيا، أدت الحلقات التدريبية التي عقدتها المؤسسة إلى تنقيح معايير الصحة الإنجابية الوطنية واتخاذ استراتيجيات جديدة للعمل. وفي إكوادور، انبثق عن الحلقات التدريبية التي خصصت لمؤسسات التدريب مبادرات متابعة شملت تنقيح المقررات الدراسية بحيث تتضمن برامج تدريب القابلات الإجراءات المنشود اتخاذها من أجل أمومة مأمونة.

٢ - مؤسسة سان باترينيانو

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

مهمة سان باترينيانو

رسالة سان باترينيانو هي استضافة المنبوذين من المجتمع ومدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم دون أي تمييز اجتماعي أو سياسي أو ديني؛ وتقديم خدماتها مجاناً للمحتاجين بدون طلب أي دعم من أسرهم أو من الحكومة؛ ودفعهم إلى انتهاج أسلوب في الحياة يقوم على الكرامة والأمانة والمسؤولية واحترام النفس والآخرين وذلك للقضاء على أي نوع من أنواع الإدمان أو النبذ؛ واستخدام التدريب المهني كأداة لإعادة التأهيل الاجتماعي لكل فرد تستضيفه المؤسسة؛ وتقديم الدعم إلى الأسر وتشجيع اتقاء تعاطي المخدرات من خلال القيام بمبادرات عامة لجعل هذا العالم خالياً من المخدرات؛ وتنمية الموارد الاقتصادية من خلال أنشطتها الإنتاجية ومن خلال المساهمات الخاصة والعامة التي يقتضيها اضطلاعها بمهمتها ومثابرتها على ذلك.

لقد كرست مؤسسة سان باترينيانو نفسها للعمل على ضمان الصحة والكرامة والحرية للجميع من تستضيفهم، بمن فيهم الأشخاص الذين يواجهون التهميش الاجتماعي وغيره من العوامل التي تعرضهم لخطر تعاطي المخدرات. والمؤسسة على يقين لا يتزعزع بأن استعمال المخدرات ليس مجرد عمل فردي أو حق مدني خيار حر، إنما هو أيضاً نتيجة مأساوية لفراغ وجودي وثقافي وإنساني يتحكم في كثير من الشباب ويدفعهم إلى طريق مسدود لا يؤدي بهم إلا إلى تدمير الفرد وأسرته وأصدقائه ونسيج المجتمع كله، معرضاً مستقبله للخطر.

وقد نمت المؤسسة وتطورت يحركها دافعان رئيسيان. الأول هو الرغبة في إرساء علاقات صحية في جو عائلي صالح. والثاني هو مساعدة الفرد على أن يكون قادراً على إعالة نفسه، وعلى الاكتفاء الذاتي، وعلى كسب الموارد المالية الكافية لعيش كريم.

وتوفر المؤسسة للجميع مَنْ يلتحق بها من مدمني المخدرات المتعافين المسكن والمأكل بالجان، كما توفر لهم العلاج الطبي، والاستشارات النفسية، والتعليم الذي ينتهي بالحصول على شهادات، والتدريب على واحد من بين ٥٠ نشاطاً مختلفاً تتيحها، غير أنها تقدم لهم قبل كل شيء دفء الحياة العائلية.

ويستطيع كل فرد داخل المؤسسة أن يكتشف إمكانياته، وأن يزيد وعيه، وأن يسلك من جديد درب النمو الذي أضاعه بسبب استعمال المخدرات. ويقوم المشروع التعليمي للمؤسسة على احترام الذات واحترام الآخرين وعلى أخلاقيات المسؤولية وعلى روح تقديم المساعدة لمن هم في حاجة إليها.

وتستطيع المؤسسة أن تستضيف كل عام نحو ٦٠٠ شخص جديد من بين نحو ٣٠٠٠ من المتقدمين بطلبات، وذلك من إيطاليا ومن عدد من البلدان الأخرى في مختلف أنحاء العالم، بدون أن تكون هناك معايير من أي نوع للاختيار، حيث الشرط الوحيد هو رغبة الأفراد رغبة حقيقية في العلاج وفي تغيير أسلوب حياتهم للبدء في طريق يؤدي بهم إلى تحسين أنفسهم وتحسين سلوكهم.

ويجرى على جميع الضيوف عند التحاقهم بالمؤسسة فحص طبي عام في المركز الطبي الممتاز الموجود بها، الذي يتمتع بخبرة خاصة في علاج المشاكل المتصلة بالمخدرات، مثل الأمراض المعدية وفيرس نقص المناعة البشرية وأمراض الأسنان وأمراض النساء، إلخ.

وقد استحدثت المؤسسة على مدى السنين عددا من الأنشطة الممتازة، بدءا من الزراعة وإنتاج الأغذية إلى الحرف اليدوية الدقيقة، ومن استخدام الأحصنة في القفز على الحواجز إلى تربية كلاب الاستعراضات إلى تكنولوجيات المعلومات. وخلال فترة إقامتهم في المؤسسة، يستطيع الملتحقون بها اختيار النشاط الذي يناسب مهاراتهم واحتياجاتهم من بين أكثر من ٥٠ فرصة للتدريب المهني. وبهذه الطريقة فإن شفاءهم من إدمان المخدرات لا يحدث في فراغ، بل إنهم، وهم يتواصلون مع الآخرين، يحققون نجاحات ويتعرضون لمشاق، ويشاركون في الوقت نفسه في توفير أسباب عيشهم. وبهذه الطريقة يستطيعون أن يفهموا معنى المسؤولية ويستطيعون تحقيق ما يؤدي إليه العمل من شعور بالاستقلال والكرامة.

كما تتيح مؤسسة سان باترينيانو لضيوفها إمكانية البدء في تعليمهم على أي مستوى أو إتمام هذا التعليم. ومنذ عام ١٩٩٥، تعلّم ٦٠ شابا القراءة والكتابة، وحصل مئات من الضيوف على شهادات إتمام الدراسة المتوسطة أو الدراسة الثانوية، كما تخرج ٢٥ شابا من الجامعة في تخصصات مختلفة مثل الطب والأدب والفلسفة والهندسة والعمارة، إلخ.

إن ضرورة التعلم والحصول على مهنة ليس لها سوى هدف واحد ألا وهو السعي إلى إعادة الاندماج في المجتمع بشكل دائم، والعودة إلى كنف الأسرة وإلى حياة جديدة، دون

أي انتظار للشفقة أو للمساعدة نتيجة للنزب في الماضي أو لوجود مشاكل تتعلق بالمخدرات، حيث يقدم الشخص نفسه على قدم المساواة مع أي شخص آخر وحيث تكون له حقوقه غير القابلة للتصرف كما يكون عليه واجباته ومسؤولياته.

واستنادا إلى هذه المبادئ الأساسية، استضافت مؤسسة سان باترينيانو خلال السنوات الـ ٢٣ الماضية بـ ١٨ ٠٠٠ من الشباب والبالغين، وحققت نتائج إيجابية استثنائية، أثبتت صحتها البحوث المتكررة التي أجرتها مؤسسات علمية هامة، من حيث معدلات الانتكاس وإعادة الاندماج في المجتمع.

ويقدم برنامج التأهيل كله مجانا ولا يطالب الأفراد أو أسرهم بأي إسهام مالي على الإطلاق. وعلى الرغم من أن مؤسسة سان باترينيانو كانت لها علاقة طويلة بالحكومة الإيطالية، فإنها لا تقبل أي شكل من أشكال الدعم المالي من الحكومة حتى عندما تكون فيها دوائر الصحة العامة هي التي بعثت بالأفراد. فقد حاولت المؤسسة دائما أن تكتفي ذاتيا حيث أن الإيرادات العائدة من بيع السلع والخدمات الممتازة التي تقدمها برامج التدريب المهني التابعة للمؤسسة إلى أسواق العالم تغطي ٦٠ في المائة من المصروفات السنوية للمؤسسة، في حين تأتي نسبة الـ ٤٠ في المائة المتبقية من هدايا يقدمها أفراد وشركات ومؤسسات خيرية.

بعض الأرقام المتعلقة بمؤسسة سان باترينيانو:

تقع مؤسسة سان باترينيانو على أرض مساحتها ٢٥٠ هكتارا أقيمت عليها مرافق رياضية ومسرح و ٢٢٨ غرفة نوم بحمامات تتسع لما يتراوح بين ٦ و ٨ أشخاص، و ١٨ بيتا يتألف كل منها على طابقين، و ٧٧ شقة في بيوت مخصص كل منها لأسرة واحدة أو أسرتين. ويلتحق بروضة الأطفال ٦٠ طفلا دون سن السادسة. ويوجد بالمؤسسة ١٢٠ طفلا دون سن الثانية عشرة، وخلال السنوات الخمس الماضية تعمد في المؤسسة ٦٠ طفلا، وتقدم ٧٣ طفلا للمناولة الأولى، وثبت ٢٠٠ شخص ولاءهم الديني.

وبقاعة الطعام الكبيرة يوجد ٢ ٤٠٠ مقعد، ويتم في المطبخ إعداد نحو ٤ ٠٠٠ وجبة يوميا. ويتم في مغسل الملابس بالمؤسسة غسل ٨ أطنان من الملابس وأغطية الأسرة أسبوعيا.

وتستقبل المؤسسة كل عام نحو ٢٠٠ من الشباب المحكوم عليهم في جرائم تتصل بالمخدرات، حيث تتيح لهم الاشتراك في برنامج للتأهيل والإصلاح. وتتولى الإدارة القانونية جميع الإجراءات التي تتعلق بضيوفنا، وتتولى الدفاع في ما يزيد عن ١ ٠٠٠ قضية سنويا.

وعلاوة على ذلك، فإنها تتولى أيضا أمر ما يقرب من ٥٠٠ قضية مدنية كل عام، تتراوح بين حقوق العمال إلى وضع الأحداث تحت المراقبة.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة، استضافت مؤسسة سان باترينيانو نحو ١٥٠ حدثا ممن يعانون من مشاكل خطيرة تتعلق بتعاطي المخدرات أو نبذ المجتمع لهم.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها

حضر رئيس مؤسسة سان باترينيانو الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالمخدرات، التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وشارك الرئيس في عدة اجتماعات نظمها برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في فيينا، حيث أقام اتصالا دائما مع وحدة العلاقات الخارجية وتعاوننا مع قسم خفض الطلب على المخدرات التابع له.

الأنشطة ذات الصلة والعضوية

في عام ١٩٩٥ أسست سان باترينيانو، بالاشتراك مع سبع جماعات أوروبية وأمريكية كبيرة، رابطة رينبو الدولية المناهضة للمخدرات، وهي منظمة غير ربحية تضم اليوم ٢٠٠ رابطة ومرفق تأهيل من جميع أنحاء العالم. ومهمة رينبو هي النضال من أجل نشر ثقافة الاهتمام بالحياة ومناهضة أي شكل من أشكال تعاطي المخدرات والالتزام التام بالإعلان السياسي الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٨ والتفكير به.

وتستضيف مؤسسة سان باترينيانو كل عام المؤتمر الدولي لرينبو المعني بإدمان المخدرات بهدف مقارنة تجارب الذين يعملون من أجل الوقاية من إدمان المخدرات وإعادة التأهيل داخل المؤسسات، والمنظمات المعنية بالثقافة والإعلام والاتصالات والعلوم، والمنظمات غير الحكومية.

وبمرور السنوات، أصبح المؤتمر يؤدي دورا رئيسيا في المناسبات المخصصة للمشاكل الاجتماعية بفضل مساهمات المشاركين فيه الوثيقة الصلة بالموضوع، وبفضل المؤسسات التي تدعمه مثل الأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي، ورئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الإيطالية، والصليب الأحمر الدولي.

ومنذ عام ١٩٩٩، أصبح مؤتمر الرينبو ينظم بمشاركة منظمة الأمم المتحدة، من خلال الرسالة الخطية للأمين العام للأمم المتحدة التي يلقيها ممثل للأمم المتحدة خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر. وعلاوة على ذلك، في إطار الاجتماع الذي يدوم ثلاثة أيام، نظمت مائدة مستديرة بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات.

٣ - مجلس أسقفية الروم الأرثوذكس في أمريكا الشمالية والجنوبية

(منح المركز الاستشاري العام في عام ١٩٨٥)

الأهداف والمقاصد

مجلس أسقفية الروم الأرثوذكس في أمريكا الشمالية والجنوبية منظمة دولية تضم أعضاء وأعضاء منتسبين في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا الوسطى والجنوبية. ويكرس أعماله لدعم البرامج في البلدان النامية مثل أوغندا وكينيا وجمهورية الكونغو وغانا وجمهورية كوريا ونيجيريا وجمهورية تترانيا المتحدة، وفي أجزاء أخرى من العالم.

وبوصفه هيئة إنسانية وذات توجهات أسرية وتقوم ميزانيته على عضوية الأسر، فإنه يعنى بمبادئ الأمم المتحدة لصون السلام والأمن في العالم؛ ويعمل مع شعوب العالم من أجل النهوض بالرعاية الاجتماعية والتعليم والأوضاع الصحية؛ ويشجع على احترام حقوق الفرد وحياته؛ والنهوض بوضع المرأة؛ وحماية البيئة والقضاء على الفقر؛ وإدانة العنصرية والتمييز العنصري في العالم.

المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ومؤتمراته وسائر اجتماعات الأمم المتحدة من خلال حضور الاجتماعات وتقديم البيانات الشفوية و/أو الخطية

يحضر ممثلو المجلس لدى الأمم المتحدة بانتظام دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات والاجتماعات الأخرى التي تعقدها هيئات الأمم المتحدة. والمجلس عضو في مؤتمر المنظمات غير الحكومية وعضو في لجان المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة، والشباب، والمسنين، والمخدرات وإساءة استعمال العقاقير، وحقوق الإنسان، ووضع المرأة، وحرية الدين والمعتقد.

وشارك ممثلو المجلس لدى الأمم المتحدة في جميع المؤتمرات السنوية لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية في مقر الأمم المتحدة في الأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠.

وحضر ممثلو المجلس الاجتماعات التالية في مقر الأمم المتحدة:

- (أ) دورات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة (نيسان/أبريل ١٩٩٧، وشباط/فبراير ١٩٩٨، وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وشباط/فبراير ١٩٩٩)؛
- (ب) دورتا مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١٥-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ و ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨)؛

- (ج) دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية باستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (حزيران/يونيه ١٩٩٧)؛
- (د) مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الشيخوخة والتحضر (التحديات المواجهة والفرص المتاحة من أجل إقامة مجتمع للجميع) (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨)؛
- (هـ) دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمشاكل المخدرات العالمية (قمة مناهضة المخدرات) (٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨)؛
- (و) منتدى الألفية للمنظمات غير الحكومية - الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين - الهيكل والإطار (١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨)؛
- (ز) الدورة الثالثة والأربعين للجنة وضع المرأة (١-١٢ آذار/مارس ١٩٩٩)؛
- (ح) الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المرأة (المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين) (١٥ آذار/مارس ١٩٩٩)؛
- (ط) اللجان التحضيرية لدورات الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ و ٢٤-٢٥ حزيران/يونيه و ٢٨-٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩)؛
- (ي) الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة: استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالسكان والتنمية (٣٠ حزيران/يونيه - ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩)؛
- (ك) منتدى الألفية "نحن الشعوب ...". عمل على الإعلان وبرنامج العمل: رؤية لإشراك الجميع (٢٢-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٢)؛
- (ل) مؤتمر الإعداد لمنتدى الألفية: الشراكة العالمية من أجل الأطفال والمراهقين (٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠)؛
- (م) اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ٢٠٠١ (٢٩ أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٠)؛
- (ن) الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة بشأن المرأة - المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين؛ والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين (٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)؛

يونيه ٢٠٠٠). وشاركوا في حلقة عمل في مجال نوع الجنس، والعدل، والتنمية والحقوق (٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)؛

(س) مؤتمر قمة السلام العالمي للألفية الذي يعقده الزعماء الدينيون والروحيون (٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠)؛

(ع) مؤتمر قمة الجمعية العامة بشأن الألفية (٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠).

وشارك المجلس في البيانات الخطية المشتركة التالية للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري:

(أ) الدورة الخامسة والثلاثون للجنة التنمية الاجتماعية (البند ٣ من جدول الأعمال، الحث على تعزيز دور الأسرة وحمايتها) (شباط/فبراير ١٩٩٧)؛

(ب) الدورة السادسة والثلاثون للجنة التنمية الاجتماعية (البند ٣ من جدول الأعمال، تعزيز الاندماج الاجتماعي والمشاركة - بمن فيهم المحرومون والمستضعفون من المجموعات والأفراد) (شباط/فبراير ١٩٩٨)؛

(ج) الدورة السابعة والثلاثون للجنة التنمية الاجتماعية (البند ٣ من جدول الأعمال، ينبغي إدراج البعد الأسري في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية).

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

أنشأ المجلس عيادات طبية ومدارس ومراكز مجتمعية في كينيا وأوغندا ونيجيريا بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونسكو واليونسيف. وقد توسعت برامج التنمية الاجتماعية هذه لتشمل الكاميرون وتشاد وألبانيا وبولندا وسلوفاكيا والهند والمكسيك والفلبين وإندونيسيا وكوستاريكا وهايتي وغواتيمالا ومدغشقر.

قام المجلس بالمشاركة مع اليونسيف بتنظيم حملات لبناء آبار للمياه في أفريقيا، ومساعدة المشردين وأطفال الشوارع، والنهوض بتحصين الأطفال والإمالة الفموية. واستهدفت المعونة الأخيرة أطفال كوسوفو. وبلغت الهبات المقدمة إلى اليونسيف ٨٠ ٠٠٠ دولار.

وفي ميدان الإغاثة في حالات الكوارث، تعاون المجلس مع وكيل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشؤون الإنسانية لمساعدة ضحايا إعصار ميتش (نيكاراغوا وهندوراس) بـ ٣٢ ٠٠٠ دولار، بالإضافة إلى هبة قدرها ٥٠ ٠٠٠ دولار لضحايا أزمات

كوسوفو، و ٤٠.٠٠٠ دولار لضحايا زلزال الهند، و ٢٠.٠٠٠ دولار لضحايا زلزال السلفادور، و ١٥.٠٠٠ دولار للإغاثة في كوارث غواتيمالا والمكسيك.

وتعاون المجلس مع هيئات الأمم المتحدة في تقديم الإغاثة من المجاعة في الصومال وإثيوبيا والسودان ورواندا.

أنشطة أخرى ذات صلة

إجراءات لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة

يواصل المجلس، تنفيذًا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديم الدعم إلى المجموعات وحلقات العمل في أنحاء الأسقفية للقضاء على العنف ضد المرأة داخل الأسرة. ويقوم بإدارة برامج للمساعدة في مجالات منع المخدرات، والإيدز، والمشاكل الأسرية. ويواصل جهوده للعمل مع الائتلافات الوطنية لمساعدة المشردين وإقامة بنوك للأغذية وتوفير المساكن للمشردين.

التشاور والتعاون مع المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة
شارك المجلس في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني باستعراض الترتيبات التشاورية مع المنظمات غير الحكومية خلال السنوات ١٩٩٧-١٩٩٩.

إعداد ورقات و/أو مواد أخرى بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية أو الأمانة العامة للأمم المتحدة
تعاون المجلس مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن قدم ورقة موقف بشأن منع التزاغات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

أمثلة أخرى للأنشطة التشاورية والفنية، بما في ذلك المساعدة المالية المقدمة من الأمم المتحدة أو إليها، والتعاون على الصعيد الميداني، والرعاية المشتركة للاجتماعات والحلقات الدراسية والدراسات، إلخ

تعاون المجلس مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة في تمويل مراكز اللاجئين الألبان. وتضمنت المشاريع الأخرى في ألبانيا إقامة مدارس حضانة ودور أيتام وبرامج شبابية ومشاريع زراعية وعيادات صحة وأسنان وبرامج للنساء ومشاريع مياه.

ويعمل المجلس، بوصفه عضوا أصليا في الفريق العامل المعني بالأسرة التابع للمنظمات غير الحكومية، على النهوض بتعزيز الأسرة. وتم تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية في أنحاء الأسقفية على نطاق العالم لمعالجة المشكلات التي تواجه الأسرة. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، والجماعات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات الوطنية والمحلية، تم

البدء في تنفيذ برامج تتعلق بالكتب التوجيهية والموارد البصرية والبرامج الاجتماعية من أجل منع انهيار الأسر. وعقدت حلقات عمل أيضا عن الاتجار بالنساء والأطفال، وعمل الأطفال القسري، والتجنيد القسري للجنود الأطفال.

وكانت حماية البيئة موضوع عدة ندوات نظمها المجلس. وعقد اجتماع قمة أرثوذكسي بشأن البيئة في سانتا باربارا بالولايات المتحدة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وشارك المجلس في منتدى عام ٢٠٠٠ - العولمة وجوانبها الدينية الذي عقد في الجمهورية التشيكية. وأعلن يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ يوما لحماية البيئة في جميع الأبرشيات على نطاق العالم.

وشارك المجلس في الاحتفال بالسنة الدولية للمسنين لعام ١٩٩٩ مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، وقام بترويج مبادئ الأمم المتحدة للمسنين في جميع أنحاء الأسقفية.

ونشر المجلس معلومات عن الأمم المتحدة من خلال صحيفته "أرثوذكس أوبزرفر"؛ ومجلة "ميشان" الشهرية؛ ورسائل إخبارية؛ ومن خلال مؤتمراته التي عقدت خلالها حلقات دراسية وحلقات عمل عن قرارات الأمم المتحدة. وتقوم إدارة المجلس للاتصالات بإنتاج شرائط فيديو عن الأمم المتحدة، والأسرة، والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات، وإلى ما هنالك، ويجري توزيعها على نطاق العالم.

التوزيع الجغرافي

البلد	عدد الأسر
الولايات المتحدة	٣٢٥ ٠٠٠
كندا	٢٢ ٠٠٠
جزر البهاما	٣٠٠
المكسيك	٣٠٠
بنما	٦٠٠
الأرجنتين	٤ ٥٠٠
بوليفيا	٣٠٠
البرازيل	٢ ١٠٠
شيلي	٩٠٠
كولومبيا	٣٠٠
بيرو	٣٠٠
أوروغواي	٣٠٠
فنزويلا	٩٠٠

ويقوم المجلس بخدمة وتمويل دوائره في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وجمهورية كوريا ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة والكاميرون وتشاد وألبانيا وبولندا وسلوفاكيا والهند والمكسيك والفلبين وإندونيسيا ورومانيا وكوستاريكا وهايتي وغواتيمالا ومدغشقر.

٤ - المدافعون عن حقوق الإنسان

(منحت المركز الاستشاري العام (الفئة الثانية) في عام ١٩٨١)

بيان استهلاكي

تتمثل الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها منظمة المدافعون عن حقوق الإنسان في تثقيف دارسي القانون في الولايات المتحدة وغيرهم في مجال هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتيسير حضور هؤلاء الطلاب لاجتماعات تلك الهيئات بغية الإسهام في مساهمهم التعليمي. كما تعمل المنظمة على تثقيف عامة الناس في مجال آليات عمل الأمم المتحدة. وتهدف المنظمة إلى الترويج لهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتنميتها واللجوء إليها لحماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. وأخيراً، تشارك المنظمة في أنشطة خارج إطار الأمم المتحدة، تشمل التدخل في قضايا قانونية في الولايات المتحدة وتقديم المساعدة في تقارير حقوق الإنسان في محاولة لتعزيز حقوق الإنسان الدولية والقانون المتعلق بحقوق الإنسان على صعيد العالم بأسره.

وتواصل المنظمة أعمالها على أساس تطوعي دون موظفين بأجر ودون مكاتب. وفي الفترة قيد الاستعراض، استمرت المنظمة في العمل بميزانية لا تتجاوز ١٠ ٠٠٠ دولار. ومصدر تمويل المنظمة هو الاشتراكات المالية المتواضعة لأعضائها ومنح صغيرة من كليات القانون المحلية. وتتمثل نفقاتها الرئيسية في إنتاج نشراتها الإخبارية الفصلية والإشعارات الخاصة بالمناسبات التثقيفية العامة التي تنظمها وإرسالها بالبريد. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حصلت المنظمة أيضاً على عدة منح لمساعدتها في إعداد ونشر تقرير غير تابع للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية. وأخيراً، لدى المنظمة صندوق خاص، هو صندوق فرانك س. نيومان للتدريب الداخلي، الذي أنشأته أرملة مؤسس المنظمة، وساهم فيه آخرون. وقد أذن للمنظمة باستعمال الإيرادات الناجمة عن فوائد هذا الصندوق لدفع مساعدات صغيرة، تتراوح عادة بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ دولار في السنة، لتغطية تكاليف سفر الطلاب الذين يشاركون في اجتماعات مختلف هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالنيابة عن المنظمة.

وظل عدد أعضاء المنظمة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ قرابة ١٢٠ عضواً. وشملت عضويتها أشخاصاً من الولايات المتحدة، والأرجنتين، وكندا، وكوستاريكا، وبريطانيا العظمى، وغوام، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، وسري لانكا، وسويسرا.

المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية

١٩٩٧: لجنة حقوق الإنسان (جنيف): قدمت المنظمة مداخلات خطية وشفوية عن حقوق الإنسان والبيئة، وبرامج الائتمانات الصغيرة، ومسؤولية الشركات، والتمييز القائم في تصديق الولايات المتحدة على المعاهدات، وحقوق العمال المهاجرين.

وقدمت المنظمة تقريراً إلى المقرر الخاص المعني بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان.

اللجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (جنيف) ("اللجنة الفرعية"): مداخلات خطية عن عمالة الأطفال.

١٩٩٨: لجنة حقوق الإنسان (جنيف): مداخلات خطية بشأن السميات، وعقوبة الإعدام للأحداث، والاتجار بالنساء، والعمال المهاجرين.

اللجنة الفرعية (نيويورك): مداخلات خطية بشأن حقوق الإنسان في بورما.

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين (جنيف): تقرير خطي قدمته المنظمة ومشاركة شفوية لأعضاء في المنظمة.

١٩٩٩: لجنة حقوق الإنسان (جنيف): مداخلات خطية وشفوية بشأن عقوبة الإعدام للأحداث، وزيادة فعالية اللجنة واللجنة الفرعية، والسميات - حقوق الإنسان والبيئة، والعنف الذي يستهدف المرأة - الحق في المسكن وصلة ذلك بالعنف الذي يستهدف المرأة، والعمال المهاجرين - حالات الوفاة على طول الحدود.

اللجنة الفرعية (جنيف): مداخلات شفوية بشأن حقوق المرأة الأفغانية.

لجنة مركز المرأة (نيويورك): شاركت المنظمة في بحث مسألة الاتجار بالنساء، ولكنها لم تقدم مداخلات شفوية أو خطية.

الفريق العامل المعني بحقوق العمال المهاجرين (جنيف): شاركت المنظمة وقدمت مواد مكتوبة إلى الفريق العامل.

٢٠٠٠: لجنة حقوق الإنسان (جنيف): مداخلات خطية وشفوية بشأن العمال المهاجرين، والاتجار بالنساء والبنات، وعقوبة الإعدام للأحداث، والسميات، والجنود الأطفال.

مداخلات شفوية بشأن التعذيب.

الفريق العامل المعني بطرق عمل الشركات عبر الوطنية وأنشطتها (الدورة الثانية في جنيف): شاركت المنظمة وقدمت مواد خطية.

الفريق العامل المعني بتعزيز فعالية آليات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية (جنيف): مشاركة شفوية وخطية.

الفريق العامل المعني بالشركات عبر الوطنية (جنيف): شاركت المنظمة شفويا وخطيا.

٢٠٠١: لجنة حقوق الإنسان (جنيف): مداخلات خطية وشفوية بشأن عقوبة الإعدام للأحداث، والإفلات من العقاب، وحقوق الطفل، والسميات، والاتجار بالنساء والأطفال، والعمال المهاجرين.

المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية (الولايات المتحدة): قدمت المنظمة شهادات خطية وشفوية.

المقرر الخاصة المعنية بالسميات (الولايات المتحدة): ساعدت المنظمة في تنظيم الاجتماعات كما ساهمت بمواد من أجل بعثة تقصي الحقائق.

اللجنة الفرعية (جنيف): تقارير خطية وشفوية بشأن الشركات عبر الوطنية. كما شاركت المنظمة في تقديم بيان خطي مشترك بين المنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان في سري لانكا.

لجنة مركز المرأة (نيويورك): التمييز على أساس نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة
لا شيء.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

١٩٩٩: حضرت الاحتفال بالذكرى العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل (نيويورك).

٢٠٠٠: حضرت اجتماع بيجين + ٥ سنوات، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (نيويورك). مداخلات خطية عن السكن والمساواة بين الجنسين.

٢٠٠١: حضرت المؤتمر العالمي المعني بالعنصرية ومنتديات المنظمات غير الحكومية (ديربان، جنوب أفريقيا) فضلا عن اللجان التحضيرية.

٥ - هيئة رصد حقوق الإنسان

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٣)

مقدمة

تكرس هيئة رصد حقوق الإنسان جهودها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. وهي تجري تحقيقات منتظمة ومنهجية في انتهاكات حقوق الإنسان في نحو سبعين بلدا. وتقف الهيئة مع الضحايا والنشطاء من أجل منع التمييز، ونصرة الحرية السياسية، وحماية الشعوب من المعاملة اللاإنسانية وقت الحرب، وتقديم المذنبين للعدالة.

وهيئة رصد حقوق الإنسان هي أكبر منظمة دولية تعنى بحقوق الإنسان موجودة في الولايات المتحدة. وقد بدأت عملها عام ١٩٧٨ بإنشاء شعبة أوروبا وآسيا الوسطى (التي كانت معروفة آنذاك بـهيئة رصد هلسنكي). واليوم، تشمل هيئة رصد حقوق الإنسان شُعَب إقليمية وبرامج مواضيعية. والشُعَب الإقليمية تغطي أفريقيا والأمريكتين، وآسيا، وأوروبا، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. وتشمل البرامج المواضيعية الأسلحة، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واللاجئين، وطالبي اللجوء والمهاجرين، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والعنصرية.

ومقر هيئة رصد حقوق الإنسان هو نيويورك ولديها مكاتب في واشنطن العاصمة، ولوس أنجلوس، وسان فرانسيسكو، ولندن، وبروكسل، وموسكو، وهونغ كونغ، وفريتاون (سيراليون)، وكينغالي، وبوجومبورا، وطاشقند، وتبليسي، وجنيف. وتقيم الهيئة مكاتب مؤقتة في المناطق التي تجري فيها تحقيقات مكثفة. ويعمل في هذه المكاتب الموجودة في أنحاء العالم ما يربو على ١٨٠ موظفا من مختلف الجنسيات والخلفيات.

وهيئة رصد حقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية مستقلة، تدعمها مساهمات يقدمها أفراد ومؤسسات من جميع أرجاء العالم. وهي لا تقبل الأموال المقدمة من الحكومات، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المشاركة في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى

طول الفترة قيد الاستعراض (١٩٩٧-٢٠٠٠)، شارك ممثلو الهيئة في كل دورة من دورات لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولجنة مركز

المرأة. وفي كل عام، أجرت الهيئة مداخلات شفوية وقدمت بيانات خطية إلى لجنة حقوق الإنسان. كما أنها رصدت أعمال وحضرت اجتماعات العديد من الأفرقة العاملة التابعة للجنة حقوق الإنسان. وشغل ممثل الهيئة لدى الأمم المتحدة منصب نائب رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

كما حضر ممثلو الهيئة وشاركوا في العديد من المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة، بما فيها "ريو + ٥" (نيويورك ١٩٩٧)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية (روما ١٩٩٨). ودعا الأمين العام هيئة رصد حقوق الإنسان إلى المشاركة في إطلاق مبادرة اتفاق الأمم المتحدة العالمي (نيويورك ٢٠٠٠).

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

في تموز/يوليه ١٩٩٧، وجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعوة لهيئة رصد حقوق الإنسان للمشاركة في مؤتمر الإدارة السليمة الذي عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أديس أبابا. وطلب من ممثل الهيئة إسداء المشورة إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عملية إعداد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ الذي تناول موضوع حقوق الإنسان. وكان باحثو الهيئة يسدون المشورة بانتظام إلى فريق الأمين العام المسؤول عن الاتفاق العالمي.

وفي كثير من الأحيان قدمت الهيئة المعلومات إلى آليات لجنة حقوق الإنسان وإلى شتى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وعلى وجه الخصوص، حضر ممثلو الهيئة دورات لجنة حقوق الطفل بصورة منتظمة، وقدموا معلومات وردود على استفسارات اللجنة.

وأولت اللجنة أهمية بالغة لعمل المحكمتين الدوليتين الخاصتين بيوغوسلافيا السابقة ورواندا. وأقامت الهيئة اتصالات مع موظفي هاتين المحكمتين وأطلعتهم على تقارير وأدلة جمعها باحثو الهيئة. واستخدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما قدمه خبراء الهيئة من شهادات وتحليل قانونية في إدانتها للعديد من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية. والتقى موظفو الهيئة مرارا بالمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمناقشة الجهود المبذولة لتحقيق في جرائم الاغتصاب وتجرّيمها، وحماية الشهود، وطائفة من المسائل الأخرى.

كما أولت الهيئة أهمية بالغة لإنشاء محكمة جنائية دولية. وحضرت الهيئة وشاركت مشاركة كبيرة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية (روما ١٩٩٨).

وبالإضافة إلى ذلك، عملت الهيئة بنشاط على إقناع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتصديق على نظام روما الأساسي.

وأجرت الهيئة مشاورات متكررة مع اليونسيف بشأن عدد من المسائل، تشمل الأطفال الجنود، وعمل الأطفال، وعنف الشرطة ضد أطفال الشوارع. وقد وفرت الهيئة مواد تتعلق بحقوق الإنسان إلى وكالات الأمم المتحدة وإدارتها، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الإنسانية/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

إعداد ورقات/مواد بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو هيئاته الفرعية

بعد أن شاركت الهيئة في عام ١٩٩٦ في المؤتمر الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتصدي لمشاكل اللاجئين، والمشردين داخليا، وغير ذلك من أشكال التشرد غير الطوعي، والعائدين، في رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، دعت المفوضية الهيئة للمشاركة في أعمال فريق تحرير كلف بصياغة مسودة دليل المنظمات غير الحكومية بشأن المعايير الدولية الخاصة باللاجئين وحقوق الإنسان. واجتمع الفريق في جنيف في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٧.

وفي عام ٢٠٠٠، دعا مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية الهيئة إلى تقديم آرائها بشأن إمكانية إدراج الأطفال دون سن الثامنة عشرة ضمن صلاحية المحكمة الخاصة بسيراليون.

العمل المضطلع به تنفيذًا لقرارات الأمم المتحدة

تقوم الهيئة، بصورة منتظمة، بالدعوى من أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة. وقد قامت بذلك في شتى المحافل الدولية (مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية) وضمن البلدان التي تقوم برصدها بشكل منتظم.

وفي عام ١٩٩٧، حصلت الهيئة، شراكة، على جائزة نوبل للسلام بوصفها عضوا مؤسسا ورائدا في الحملة من أجل حظر الألغام الأرضية، تقديرا لما بذلته من جهود في سبيل اعتماد وتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

التشاور والتعاون مع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة

واصلت الهيئة اتصالاتها بالمفوض السامي لحقوق الإنسان، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمين العام، مطلعة إياهم على أنشطة الهيئة ومقدمة لهم توصيات بشأن مسائل شتى. وأجرت الهيئة في كثير من الأحيان مشاورات مع مختلف إدارات الأمانة العامة، وخصوصاً مع قسم المنظمات غير الحكومية، وشاركت في اجتماعات عديدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

والتقت الهيئة برئيسي الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو الاختياري، وبالعديد من المقررين الخاصين المعنيين بمواضيع معينة والقطريين ونخباء مستقلين، وأطلعتهم على تقاريرها.

ونظراً لكون الهيئة قد شاركت في تأسيس الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، دُعي ممثل عن الهيئة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ للانضمام إلى الأمين العام، كوفي عنان، وزعماء عالميين آخرين في مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة بنيويورك للاحتفال بإتمام المفاوضات بشأن معاهدة حظر الألغام الأرضية.

٦ - لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفل

(مُنحت المركز الاستشاري (الفئة الثانية) في عام ١٩٩٣)

لجنة البلدان الأفريقية منظمة أفريقية غير حكومية أُنشئت في عام ١٩٨٤ بهدف التصدي للممارسات التقليدية المضرة، لا سيما ختان الإناث والزواج في سن الطفولة، وتحريم بعض الأغذية، وبهدف تعزيز الممارسات التقليدية الجيدة في الوقت نفسه. وللجنة البلدان الأفريقية ٢٨ لجنة وطنية (فرعية) يتراوح عدد أعضائها بين ١٠ وما يزيد على ١٠٠. وتعمل لجاننا بوصفها منظمات وطنية غير حكومية تتألف من أعضاء ينتمون إلى القطاع الصحي، ومن ممثلين عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، ومن أفراد مهتمين بمجال عملنا.

وتعمل لجاننا على الصعيد الشعبي، وتنفذ برامج إعلامية وتعليمية، وتقوم بتدريب المدربين، وبإعادة توجيه الخاتنين، وتقوم بأبحاث عملية. وتتلقى التمويل أساساً من وكالات الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف والحكومات الأوروبية. وتتلقى أنشطتنا مساهمة من البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات دولية غير حكومية. وللجنة البلدان الأفريقية مركز المراقب لدى منظمة الوحدة الأفريقية وعلاقة رسمية مع منظمة الصحة العالمية. ووقع اتفاق تفاهم بين اللجنة وبين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٨٥.

وفي عام ١٩٩٥، فازت لجنة البلدان الأفريقية بجائزة الأمم المتحدة للسكان.

وشارك ممثل اللجنة في اجتماعات الأمم المتحدة التالية:

١٩٩٧

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: شاركت اللجنة في مداولات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنتها الفرعية. وتعاونت اللجنة تعاوناً وثيقاً مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالممارسات التقليدية ومع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف.

مشاورات منظمة الصحة العالمية مع المنظمات غير الحكومية بشأن السياسة الصحية العالمية الجديدة (جنيف ٢-٣ أيار/مايو)

المؤتمر الدولي الرابع لمنظمة الصحة العالمية المعني بالنهوض بالصحة (جاكرتا، ٢١-٢٥ تموز/يوليه)

المشاورة التقنية التي أجرتها منظمة الصحة العالمية بشأن ختان الإناث (جنيف، ١٥-١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

المشاورة دون الإقليمية التي أجرتها اليونيسيف بشأن ختان الإناث (إريتريا، ٢٤-٢٧ أيلول/سبتمبر)

١٩٩٨

الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: اجتماع مائدة مستديرة عن المرأة والطفلة، حضرته السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، والسيدة هيلاري ر. كلينتون. وقدم رئيس لجنة البلدان الأفريقية ورقة عن ختان الإناث.

الدورة الخمسون للجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات: (جنيف، آب/أغسطس ١٩٩٨): قدمت لجنة البلدان الأفريقية بياناً يشيد بالتقرير الذي قدمته السيدة حليلة ورزافي (E/CN.4/Sub.2/1998/11)، وبالتزامها إزاء مسألة الممارسات التقليدية الضارة. وأحيط أعضاء اللجنة الفرعية علماً بنتائج المنتدى الذي عقدته لجنة البلدان الأفريقية للزعماء الدينيين (بانجول، غامبيا، ٢٠-٢٣ تموز/يوليه).

واشتركت لجنة البلدان الأفريقية اشتراكاً حثيثاً على الصُعد القطري والإقليمي والدولي للاحتفال في عام ١٩٩٨ بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الاجتماع السنوي الرابع للجنة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان، (نيويورك، ١٥-١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨): تضمن البرنامج أعمالاً تحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. وقُدِّم استئصال الممارسات التقليدية الضارة بوصفه من أولويات النهوض بالصحة الإنجابية في السياق الأفريقي.

وقدم رئيس اللجنة عرضاً عن برنامجها إلى اليونيسيف في حزيران/يونيه.

وحضر رئيس اللجنة اجتماعاً في الأمم المتحدة، قدمت فيه الوزيرة الأوغندية للشؤون الجنسانية موقفها وعرضاً عن المبادرات التي اتخذت لمكافحة ختان الإناث. وتُلي على الحاضرين بيان من الأمين العام للأمم المتحدة عن مسألة ختان الإناث.

الدورة الثامنة والأربعون للجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية، (هراري، من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر): اشتركت لجنة البلدان الأفريقية في الاجتماع بشأن الصحة الإنجابية للنساء.

مؤتمر منظمة الصحة العالمية عن التثقيف الصحي والنهوض بالصحة (كارديف، المملكة المتحدة، ٢٣-٢٥ أيلول/سبتمبر): قدم نائب رئيس اللجنة عرضاً عن ختان الإناث والصحة الإنجابية للنساء.

الحلقة الدراسية الإقليمية لمنظمة الوحدة الأفريقية عن إعادة إدماج اللاجئين والعائدين (أديس أبابا، إثيوبيا، ١٢-١٥ تشرين الأول/أكتوبر): اشتركت اللجنة في الحلقة الدراسية.

١٩٩٩

الدورة الخامسة والخمسون للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (آذار/مارس ١٩٩٩). أدلى أمين خزانة اللجنة ببيان عن قيمة التعليم والإعلام ونادى باتباع نهج يقوم على احترام حقوق الإنسان عند النظر في مسألة ختان الإناث.

لجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان (آب/أغسطس ١٩٩٩): أُننت اللجنة الفرعية في قرار اتخذته على البلدان الأفريقية لما قامت به من أعمال.

اعترف تقرير الأمين العام المقدم إلى دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين (A/53/354) في فقرته ٤٨ بإنجازات اللجنة.

لجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة: اشتركت لجنة البلدان الأفريقية بنشاط في الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ونظمت اللجنة حلقات عمل موازية وأصدرت بيانات. وتشترك لجنة البلدان الأفريقية منذ عام ١٩٨٧ في دورات لجنة وضع المرأة.

المنتدى العالمي لمنظمة الصحة العالمية عن العنف والصحة (تشرين الأول/أكتوبر، كوبي، اليابان): دُعي رئيس لجنة البلدان الأفريقية إلى تقديم عرض في المنتدى.

تتعاون لجنة البلدان الأفريقية مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع مشروع اتفاقية للقضاء على جميع أشكال الممارسات المضرة التي تؤثر على الحقوق الأساسية للمرأة والطفلة. وقد أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية فرقة عاملة لدراسة مشروع الاتفاقية. وقد عُقدت عدة اجتماعات وأُجريت عدة مشاورات بشأن هذه المسألة.

٢٠٠٠

حضر ممثلون عن لجنة البلدان الأفريقية الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

الدورة الثانية والخمسون للجنة الفرعية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: أدلى رئيس لجنة البلدان الأفريقية ببيان وناقش التقرير الرابع الذي قدمته السيدة حليلة ورزازي.

مؤتمر ييجين +٥: حضر المؤتمر عدد من أعضاء لجنة البلدان الأفريقية، كما حضرته السيدة شانتال كومباؤوري سفيرة المودة للجنة وعقيلة رئيس بوركينا فاسو.

منظمة الوحدة الأفريقية: أُدرج مشروع اتفاقية القضاء على جميع أشكال الممارسات المضرة التي تؤثر على الحقوق الأساسية للمرأة والطفلة في مشروع البروتوكول الإضافي لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن حقوق المرأة. وستواصل المشاورات بشأن هذه المسألة بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة البلدان الأفريقية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان: المؤتمر المعني بالمراهقين واحتياجاتهم الإنجابية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٤-٢٧ تموز/يوليه في ناميبيا). اشتركت لجنة البلدان الأفريقية في المؤتمر.

وتشارك اللجنة أيضا بانتظام في اجتماعات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وجمعية رؤساء دول وحكومات المنظمة.

مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي في جنيف، تموز/يوليه ٢٠٠٠: تابعت لجنة البلدان الأفريقية الدورة في الأمم المتحدة وقدمت أيضا عرضا في القرية البديلة.

واشتركت اللجنة أيضا بنشاط خلال هذه السنوات الأربع في اجتماعات الهيئات التالية: المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، وجمعية الصحة لمنظمة الصحة العالمية، واللجنة المعنية بحقوق الطفل، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، واللجنة الخاصة للمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك في أنشطة مختلف الأفرقة العاملة التابعة للمنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في جنيف.

وتعمل لجنة البلدان الأفريقية محليا عن طريق لجائها الوطنية وإقليميا عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ودوليا بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧ - اتحاد النقل الجوي الدولي

(منح المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٤٩)

وصف اتحاد النقل الجوي الدولي ومقاصده وأهدافه

اتحاد النقل الجوي الدولي رابطة تجارية دولية تضم أكثر من ٢٧٠ شركة طيران دولية. وقد أُسس الاتحاد في عام ١٩٤٥ بقانون خاص سنّه البرلمان الكندي بوصفه خلفاً للرابطة الدولية للطيران الجوي، التي تأسست في عام ١٩١٩ في لاهاي. وتوجد مكاتب الاتحاد الرئيسية في جنيف ومونتريال وسنغافورة. وتقدم المكاتب الوطنية والإقليمية خدمات إضافية.

ومن مهام اتحاد النقل الجوي الدولي الرئيسية تمثيل مختلف آراء ومصالح أعضائه. وللإتحاد، بوصفه منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري، علاقات منتظمة مع العديد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن المسائل العامة والمسائل ذات الطابع التقني أو المتخصصة. ومن بين تلك الهيئات بالخصوص، منظمة الطيران المدني الدولي والهيئات الإقليمية المعنية بالطيران المدني.

التعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي

يقوم الأساس الرسمي للتعاون الجاري منذ وقت طويل بين اتحاد النقل الجوي الدولي ومنظمة الطيران المدني الدولي على ما ورد في الأحكام الأساسية للاتحاد (المادة الرابعة، مهمة اتحاد النقل الجوي الدولي وأهدافه). ولذلك فإن الاتحاد يسهم بنشاط في عدة أنشطة تقوم بها منظمة الطيران المدني الدولي، تشمل الملاحة الجوية، والنقل الجوي، والقانون الجوي، وأمن الطيران. وقد مُنح الاتحاد مركز المراقب لدى الجمعية الثلاثية.

والإتحاد مراقب دائم في لجنة الملاحة ولجنة النقل الجوي التابعتين لمنظمة الطيران المدني الدولي، وفي الهيئات التالية التابعة لتلك المنظمة:

- لجان مجلس منظمة الطيران المدني الدولي (مراقب)
- مؤتمرات منظمة الطيران المدني الدولي (مراقب)
- الأفرقة المتخصصة التابعة للجنة الملاحة الجوية (عضو)
- أفرقة الدراسة المعنية بالملاحة الجوية (عضو)
- اجتماعات الشعب (مراقب)

- الاجتماعات الإقليمية بشأن الملاحة الجوية (مراقب)
- أفرقة التخطيط الإقليمية (مراقب)

ويشارك الاتحاد أيضا في اجتماعات الهيئات التالية وأفرقتها العاملة: لجنة حماية البيئة من أنشطة الطيران؛ والفريق المعني بأجهزة تسجيل الرحلات الجوية؛ وفريق الاتصالات للملاحة الجوية؛ والفريق المعني بشبكة اتصالات الملاحة الجوية؛ وفريق العمليات؛ وفريق وصلة البيانات العملية؛ والفريق المعني بالفصل وبأمن الفضاء الجوي؛ والفريق المعني بالشبكة العالمية للسواحل الاتصالية؛ والفريق المعني بالمعينات البصرية؛ وفريق المفاهيم التشغيلية لإدارة الحركة الجوية؛ والفريق المعني بالملاءمة الجوية؛ والفريق المعني بالعمليات في جميع أحوال الطقس؛ والفريق المعني بتحسين المراقبة الرادارية الثانوية وبتفادي الاصطدامات؛ والفريق المعني بالنظم؛ وجميع الأفرقة الإقليمية المعنية بالتخطيط والتنفيذ، والأفرقة والأفرقة الفرعية العاملة المنتسبة.

ويشارك الاتحاد في ١٥ فريقا دراسيا معنيا بالملاحة الجوية تابعا لمنظمة الطيران المدني الدولي، ويتعاون مع منتدى إزالة الجليد والفريق العامل المعني بالتحكم في هبوط الطائرات. ويقدم أعضاء الاتحاد الدعم إلى مختلف الحلقات الدارسية الإقليمية التي ترعاها المنظمة.

واشترك الاتحاد مع منظمة الطيران المدني الدولي في تنظيم حلقة دراسية بشأن أمن الطيران والعوامل البشرية، في ريو دي جانيرو في آب/أغسطس ٢٠٠٠، وتعاون في تنظيم المؤتمرات الدولية المعنية بالملاحة الجوية، وأنشأ فريقا مشتركا مع منظمة الطيران المدني الدولي معنيا بكفالة الانتقال الآمن إلى سنة ٢٠٠٠.

ويشارك الاتحاد في اللجان والأفرقة التالية:

- فريق منظمة الطيران المدني الدولي المعني بالسلع الخطرة: يسهم الاتحاد في تطوير التعليمات التقنية المتعلقة بنقل السلع الخطرة جوا نقلا مأمونا.
- فريق خبراء منظمة الطيران المدني الدولي المعني بسلامة الطيران: اشترك الاتحاد في الأفرقة العاملة المعنية بتعديل دليل المنظمة بشأن "إجراءات الأمن والسلامة في تصميم الطائرات". واشترك الاتحاد في اجتماعات الفريق الاستشاري المعني بالأمن، وفي المؤتمرات والعروض المتعلقة بالأمن.
- الفريق المعني باقتصاديات خدمات الملاحة الجوية، والفريق المعني باقتصاديات المطارات؛ والفريق المعني بقواعد النقل الجوي، والفريق الإحصائي، وفريق التيسير،

والفريق الاستشاري التقني المعني بوثائق السفر القابلة للقراءة الآلية، وأفرقة التنبؤات بالحركة الجوية الإقليمية. ويقدم الاتحاد أيضا الدعم إلى حلقات العمل الإقليمية المعنية بتنظيم النقل الجوي.

العلاقات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى

لجنة النقل التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية - يشترك الاتحاد كمراقب في تطوير القواعد التي تحكم نقل المواد المشعة. وهو أيضا مراقب لدى لجنة الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بنقل المواد الخطرة.

الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ - حضر الاتحاد المؤتمرين الخامس والسادس للأطراف في اتفاقية تغير المناخ. واشترك بخبراء في إعداد التقرير الخاص عن الطيران والمناخ الجوي العالمي، وعن التوجيهات المتعلقة بالممارسات الجيدة، وجوانب الشك في إدارة غازات الدفيئة. ويحضر الاتحاد أيضا بعض الاجتماعات التي تعقدها الهيئات الفرعية للمشورة العلمية والتقنية. ويتمثل اهتمام أوساط الطيران في هذا المجال في تطبيق أهداف كيوتو المتعلقة بالوقود الثقيل ومسألة الحصص.

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية - يتعاون اتحاد النقل الجوي الدولي مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لكفالة مراعاة المؤتمرات العالمية للراديو مصالح الطيران الجوي فيما يتصل بالترددات الإذاعية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

المنظمة العالمية لصحة الحيوان - يجتمع المجلس المعني بالحيوانات الحية التابع لاتحاد النقل الجوي الدولي سنويا لاستكمال "الأنظمة المتعلقة بالحيوانات الحية" التي اعتمدها اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض. وهذه الأنظمة ملزمة قانونا في عدد من البلدان.

مركز الأمم المتحدة لتيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل - اشترك الاتحاد في إنشاء هذه الهيئة التي خلفت الفريق العامل الرابع WP.4 وعمل ليكسب اعتراف المنظمات الدولية بعضويته الكاملة. ويتعاون الاتحاد مع المجلس المعني بالنقل والسياحة والصناعات الترفيهية التابع للمركز، في تطوير معايير لتبادل البيانات عن المسافرين.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - اشترك الاتحاد في مؤتمر عام ١٩٩٩ لمساعدة البلدان النامية على تحديد مواقفها فيما يتعلق بخدمات النقل الجوي في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (اتفاق غاتس).

سلطة الطيران المدني المؤقتة للصومال، المشتركة بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الطيران المدني الدولي - تواصل دائرة الاتحاد المعنية بتحسين وتمويل تنظيم الحركة الجوية بتقديم الفواتير وتحصيل المدفوعات للرحلات الجوية الصومالية، نيابة عن السلطة المؤقتة. وتحدد الأسعار عن طريق المشاورات مع السلطة ومع الفريق المعني بتحديد الأسعار، التابع للاتحاد.

الاتحاد البريدي العالمي - يوجد فريق اتصال دائم يعنى بالجوانب التنظيمية والتشغيلية لنقل البريد جوا. وقد نشر الفريق مؤخرا الدليل المشترك لتبادل البيانات الإلكتروني بين إدارات البريد وشركات الخطوط الجوية، لتيسير تبادل الرسائل بين إدارات البريد والشركات الجوية. وتجري حاليا مناقشات بشأن تنقيح الترتيبات التنفيذية والمالية لتحسين نوعية الخدمات البريدية.

لجنة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة - عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن أفغانستان، وسعيا إلى كفالة الامتثال لأحكام ذلك القرار، يقدم الاتحاد مدفوعات إلى سلطات الحركة الجوية الأفغانية مقابل خدمات مراقبة الحركة الجوية، نيابة عن الشركات الجوية الدولية.

منظمة الجمارك العالمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا - يتواصل التعاون بانتظام بشأن تدابير تيسير الشحن الجوي.

منظمة الصحة العالمية - توجد علاقات مخصصة قائمة مع هذه المنظمة التي اشتركت في عام ١٩٩٧ في أعمال فريق تابع للاتحاد وضع ترتيبات وتوصيات بشأن "نقل المسافرين المصابين بأمراض معدية". وقد بدأ الاهتمام يتجدد بمسألة صحة المسافرين.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية - يتعاون الاتحاد مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في مسائل الأرصاد الجوية المتصلة بالملاحة الجوية، وهو يشترك في أعمال اللجنة المعنية بالأرصاد الجوية المتصلة بالملاحة الجوية.

المنظمة العالمية للسياحة - اتحاد النقل الجوي الدولي عضو في المجلس التجاري للمنظمة العالمية للسياحة، وشارك في أعمال الأفرقة والاجتماعات المتعلقة برسوم السفر وبجوانب الأمن والسلامة في السياحة، والحسابات الفرعية السياحية، والتجارة في الخدمات، ومكافحة بغاء الأطفال في السياحة.

٨ - الرابطة الدولية للقضاة

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٥)

تأسست الرابطة الدولية للقضاة في سالزبورغ (النمسا) في عام ١٩٥٣ كمنظمة مهنية غير سياسية دولية، لا تضم القضاة الأفراد وحسب بل رابطات القضاة الوطنية. ويتمثل هدف الرابطة الأساسي في المحافظة على استقلال السلطات القضائية، بوصفه شرطا أساسيا لوظيفة القضاء وضمانا لحقوق الإنسان وحياته.

وتتضمن المنظمة اليوم ٦٣ رابطة وطنية أو مجموعة تمثل القضاة (في عام ١٩٩٧ كان عدد الرابطات الأعضاء ٥٢ رابطة).

ولدى الرابطة أربع مجموعات إقليمية، هي: '١' رابطة القضاة الأوروبية؛ '٢' المجموعة الإيبيرية - الأمريكية؛ '٣' المجموعة الأفريقية؛ '٤' المجموعة المعنية بآسيا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا.

ولدى الرابطة أربع لجان دراسة، تتناول كل منها الإدارة القضائية ومركز القضاء والإجراءات المدنية والقانون المدني والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية والقانون العام والقانون الاجتماعي.

وتشكل رسوم العضوية السنوية موارد التمويل.

وتتمتع الرابطة بمركز استشاري (خاص، منذ عام ١٩٨٥) لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ولدى منظمة العمل الدولية ولدى مجلس أوروبا.

وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ التقت السيدة باكرت جيران، رئيسة الرابطة الدولية للقضاة، بالسيد فلاديمير بتروفسكي، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وشارك أيضا في الاجتماع السيد أولريتش فون بلومنتال، رئيس الدائرة القانونية بمكتب الأمم المتحدة بجنيف. وقدمت السيدة جيران إلى السيد بتروفسكي رسميا، أثناء اللقاء، "معاهدة التنظيم القضائي المقارن"، وهو المجلد الأول من سلسلة من المنتظر أن تصل إلى ثلاثة مجلدات، وهي تشرح الطريقة الحالية لترشيح القضاة وضمانات استقلالية هذه الترشيحات. وسيؤدي أيضا إلى المساعدة في إعداد القواعد القضائية الدولية المتعلقة بالقضاة أنفسهم، والنظم القضائية الدولية، وبشكل خاص، النصوص المتعلقة بالعلاقات فيما بين النظم القضائية الدولية والوطنية.

وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أحالت السيدة باكرت جيران، رئيسة الرابطة، إلى الأمين العام للأمم المتحدة "ميثاق القضاة العالمي"، المعتمد في الاجتماع السنوي للرابطة

الدولية للقضاة والذي انعقد في تايبيه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ولقد أقرت الميثاق بالإجماع ٥٥ رابطة وطنية للقضاة ممثلة في الاجتماع. ولقد تم إعداد ميثاق القضاة العالمي مع الأخذ في الحسبان بالمواثيق الأوروبية المعنية بحماية القضاة، مثل ميثاق القضاة الأوروبيين الذي اعتمده مجلس أوروبا في عام ١٩٩٨، والنصوص الوطنية. وتنطبق المبادئ المذكورة على موقف كل من الرابطة الوطنية في البلدان ذات القانون العام، مثل بلدان أمريكا الشمالية أو أستراليا، وفي البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، التي ورثت نظام القانون المدني.

وترمي الرابطة الدولية للقضاة إلى السماح بإكمال المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في ميلانو في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

شارك ممثلو الرابطة الدولية للقضاة في اجتماعات الأمم المتحدة التالية:

- المجلس الاستشاري الدولي العلمي والمهني التابع لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي اجتمع بشأن "استراتيجية منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية: دور المنظمات غير الحكومية" (باليرمو، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)
- الدورة الحادية عشرة للجنة المخصصة المعنية بإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (فيينا، ٢-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)
- المجلس الاستشاري الدولي العلمي والمهني التابع لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية - الدورة العامة الثامنة (كورمايور مون بلان، ٢١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)
- الدورة العاشرة للجنة المخصصة لإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا، ١٧-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠)
- الدورة التاسعة للجنة المخصصة لإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا، ٥-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)
- مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (فيينا، ١٠-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)

- الدورة التاسعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية (فيينا، ١٨-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)
- الدورة الثامنة للجنة المخصصة لإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا، من ٢١ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠)
- الدورة السابعة للجنة المخصصة لإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا، ١٧-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)
- الدورة السادسة للجنة المخصصة لإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا، ٦-١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)
- الدورة الثانية والأربعون المستأنفة للجنة المخدرات (فيينا، من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)
- دورة إعلامية مخصصة للمنظمات غير الحكومية (جنيف، ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)
- الدورة الخامسة للجنة المخصصة لإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)
- الدورة الرابعة للجنة المخصصة لإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا، من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩)
- الدورة الثامنة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (فيينا، ٢٧ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٩)
- الدورة الثانية للجنة المخصصة المعنية بإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا، ٨-١٢ آذار/مارس ١٩٩٩)
- الفريق العامل المكلف بإعداد بروتوكول لاتفاقية حقوق الطفل (جنيف، ٢٥ كانون الثاني/يناير - ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩)
- الدورة الأولى للجنة المخصصة المعنية بإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا، ١٩-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)
- الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (جنيف، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)

- الدورة الأربعون المستأنفة للجنة المخدرات (فيينا، ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)
- حلقة دراسية معنية بدور الإنترنت في ما يتعلق بأحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (جنيف، قصر الأمم، ١٠-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)
- لجنة المخدرات. الاجتماعان الثاني والثالث في الفترة الفاصلة بين الدورات (فيينا، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧). اجتماع بشأن استعراض مشروع الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات (فيينا، ١٣-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان - عقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان: دليل تدريب القضاة والمحامين في مجال حقوق الإنسان - اجتماع في جنيف (٥-٩ أيار/مايو ١٩٩٧)

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالها المتخصصة

- الاجتماع التحضيري لكبار القضاة بشأن تعزيز نزاهة القضاء، الذي نظمه مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية - البرنامج العالمي لمكافحة الفساد بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية: (مراقب إرنست ماركل) (فيينا، ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)
- حلقة دراسية معنية بالتأهيل مخصصة لندوبي المنظمات غير الحكومية (جنيف، ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)
- يوم إعلامي للمنظمات غير الحكومية، واجتماع مع السيدة ريموند مارتينو، ضابطة الاتصال، والسيدة حنيفة مزوي، رئيسة قسم المنظمات غير الحكومية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك (جنيف، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩)
- حلقة دراسية بشأن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من منظور إسلامي" (جنيف، ٩-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)
- "اللقاء الأول بحوض البحر المتوسط للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها"، المؤتمر الدولي الذي نظمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالملكة المغربية، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان في فرنسا وبمساهمة

من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي عقد في مراكش (المغرب) في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وتم تقديم عرض باللغة الفرنسية بشأن هذا الموضوع، بعنوان: "استقلال السلطة القضائية ودور الرابطة الدولية للقضاة في المحافظة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

- حلقة دراسية بشأن دور الإنترنت في ما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (جنيف، ١٠-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

- التطوير القانوني والقضائي الشامل: صوب برنامج لمجتمع عادل ومنصف في القرن الحادي والعشرين - مؤتمر عالمي استضافه البنك الدولي (واشنطن، ٥-٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)
- المؤتمر السنوي الثاني والخمسون لإدارة الإعلام والمنظمات غير الحكومية: مواجهة تحديات عولمة العالم (نيويورك، ١٥-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)
- ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ - كلمة في ندوة "مستقبل حقوق الإنسان" بكلية سانت بيترز، بيجرسي سيتي في ولاية نيوجيرسي بعنوان "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومستقبل حقوق الإنسان"
- ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ - محاضرة دونا هو في كلية الحقوق بجامعة سوفلوك، في بوسطن بولاية ماساتشوستس بشأن "إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان"
- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ - بناء على طلب من مفوضية حقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان في جنيف، أرسلت الرابطة الدولية للقضاة ملاحظاتها بشأن قرار لجنة حقوق الإنسان ٤٢/١٩٩٧ المؤرخ نيسان/أبريل ١٩٩٧، والمعنون "حقوق الإنسان والإرهاب"
- حزيران/يونيه ١٩٩٧ - عرض مقدم لتعديل المادة ٦ من المشروع إلى لجنة الأمم المتحدة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة
- إجراء لتطبيق المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة القضائية الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (ميلانو، ٢٦ آب/أغسطس - ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥) - شارك ممثلو الرابطة الدولية للقضاة في المبادرات التالية:

- ١٩-٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، بوخارست (رومانيا). حلقة دراسية ثنائية منظمة في إطار برنامج التعاون القانوني لمجلس أوروبا مع بلدان وسط أوروبا وشرقها بشأن "مركز القضاة - دور القضاة في المجتمع الديمقراطي".
- ٢٣-٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، سلوك (بولندا) حلقة دراسية نظّمها مجلس أوروبا بالتعاون مع المجلس الوطني للسلطة القضائية في بولندا بشأن "ضمانات استقلال السلطة القضائية في الدولة التي يسودها حكم القانون".
- ٩-١١ تموز/يوليه ١٩٩٧، ستراسبورغ (فرنسا). اجتماع بشأن "مركز القضاة في أوروبا" نظّمه مجلس أوروبا.
- ١٨-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ شيسيناو (مولدوفا). حلقة دراسية ثنائية منظمة في إطار برنامج التعاون القضائي بين مجلس أوروبا وبلدان وسط أوروبا وشرقها.
- ٧-٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تبليسي (جورجيا)، اجتماع ثنائي منظم في إطار برنامج التعاون القضائي بين مجلس أوروبا وبلدان وسط أوروبا وشرقها.